

"الاستقرار والنمو للحد من الفقر"

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي
أمام الاجتماع السنوي للجنة بريتون وودز في واشنطن العاصمة

١٥ مايو ٢٠١٣

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا مع هذه المجموعة المتميزة من الحضور، وأن أتشرف باستضافة الاجتماع السنوي للجنة بريتون وودز في صندوق النقد الدولي. واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى كل من "بيل فرينزل" و"ريتشارد دبز" على كلمتهما الترحيبية.

ونظراً لأن موضوع اجتماع هذا العام هو "القضاء على الفقر خلال جيل من الزمن"، أود أن أتني على الرئيس "كيم" لخوض هذا التحدي الكبير، وأشيد بشجاعته في الالتزام بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

ويسرني أيضاً أن أرى صديقي العزيز "جيم ولفنسن" الذي ساهم بقيادته الفكرية في تطوير البنك الدولي وساعد في وضع بعض القضايا الصعبة كالفساد وتخفيف أعباء الديون على جدول الأعمال العالمي. لك مني كل الشكر يا "جيم" على استمرارك في دعمنا بما لديك من طاقة وحكمة لا غنى عنهما.

لقد ظلت هذه اللجنة طوال ٣٠ عاماً تقوم بدور رئيسي في دعم جهود الصندوق والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات. وبفضل جهودكم في تعميق الفهم للمهام المنوطة بنا واستنادا إلى ما تقدمونه من إرشاد استراتيجي، استطعنا التواؤم مع معطيات الواقع الجديد. وأود أن أعرب لكم عن عميق تقديري لما تقدمونه من دعم.

ونعود إلى مسألة الفقر. علينا الإقرار أولاً بأن العالم قد أحرز تقدماً كبيراً في هذا المجال. وكما تعلمون، فقد تحقق الهدف الإنمائي للألفية المعني "بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف" بحلول عام ٢٠١٥ قبل موعده المقرر بخمس سنوات.

وعلاوة على ذلك، تتولى البلدان النامية زمام القيادة في سياق التعافي العالمي ثلاثي السرعة. فهي هي إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت تحتل المركز الثاني في تحقيق النمو السريع، بعد آسيا.

غير أن الأوان لم يحن بعد لكي نهني أنفسنا. فلا يزال هناك ١,٣ مليار شخص يعيشون على دخل أقل من ١,٢٥ دولار يومياً؛ وأكثر من ٢ مليار شخص يعيشون على دخل أقل من دولارين يومياً.

ورغم أهمية الأرقام في حد ذاتها، فإنها لا تكفي. ذلك أن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بإثراء الحياة الإنسانية وإفساح المجال لانطلاق الإمكانيات البشرية.

وأود أن أحدثكم اليوم عن دور الصندوق في إطار هذه الجهود. ولدي ثلاث رسائل في هذا الخصوص:

- (١) الاستقرار الاقتصادي مطلب ضروري للحد من الفقر.
- (٢) النمو والعدالة يدعم كل منهما الآخر، وهما ضروريان لضمان استمرارية الأوضاع.
- (٣) سياسات المالية العامة قادرة على تعزيز العدالة وخفض مستويات الفقر

١- الاستقرار الاقتصادي: مطلب ضروري للحد من الفقر

سأبدأ بالحديث عن الأهمية البالغة التي يتسم بها الاستقرار الاقتصادي. فقد تعلمنا من التجارب أن هبوط الناتج بسبب الأزمات الاقتصادية هو أكبر مصدر لتراجع مستويات الرفاهية لفترات طويلة في البلدان النامية. ولهذا السبب، فإن أول وأفضل ما يستطيع الصندوق المساهمة به للحد من الفقر هو المساعدة في تجنب الأزمات.

وبعد تعرض البلدان النامية لهبوط مبدئي في الناتج، يستغرق الأمر من ٦ إلى ١٢ عاما في المتوسط حتى يعود نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ولا يقتصر هذا الأمر على البلدان النامية فقط. ففي الولايات المتحدة، مثلا، أشارت التقديرات إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢ بنحو ٩% عن المستوى الذي كان يمكن أن يصل إليه لو أن الأزمة العالمية لم تحدث.

ويمثل فقدان الوظائف تكلفة باهظة أخرى من تكاليف الأزمات. واليوم، لا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ مليون شخص بلا عمل، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف اقتصادية وإنسانية ضخمة.

وبذلك يكون المبدأ الأول أن الاستقرار الاقتصادي يكتسب أهمية قصوى في الحد من الفقر.

ولذلك، فإن دور الصندوق واضح، وهو مساعدة البلدان الأعضاء على بناء أطر السياسات التي تحد من نوبات الانتعاش والكساد، وتتجنب الأزمات ذات المنشأ الداخلي، وتزيد من صلابة البلدان في مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي السنوات القليلة الماضية، عززنا الجهود لمساعدة البلدان منخفضة الدخل لمواكبة الأزمة. فأجرينا زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لها، وقمنا بتحسين أدواتنا المستخدمة في الإقراض، كما نواصل تطبيق سعر الفائدة الصفري على كل القروض الميسرة، وهو أمر بالغ الأهمية.

٢- النمو والعدالة: يدعم كل منهما الآخر ويمثلان ضرورة للاستقرار

وأنقل الآن إلى نقطتي الثانية – النمو والعدالة. وقد تحدثت عن الحفاظ على الحجم الكلي للكعكة الاقتصادية عن طريق تجنب الأزمات. فماذا عن زيادة حجم الكعكة والتأكد من توزيعها بشكل أكثر عدالة؟

إن تزايد عدم المساواة بين الدخل يمثل مصدر قلق متنام بالنسبة لصناع السياسات حول العالم. فعلى مدار الخمس والعشرين عاما الماضية، زاد عدم المساواة بين الدخل في معظم البلدان المتقدمة والنامية، رغم أنه بدأ في التراجع بعد عام ٢٠٠٠ في بعض المناطق.

ولم يمر هذا الأمر مرور الكرام. فالربيع العربي وحركة "احتلوا" ("Occupy")، رغم اختلافهما، كان أحد الدوافع المؤدية إليهما هو السخط على هذه الأوضاع السائدة. ولنستعرض بعض الأرقام في هذا الخصوص:

- الشريحة العليا التي تمثل ٠,٥% من سكان العالم تمتلك ٣٥% من الثروة العالمية.
- شهدت بعض البلدان، مثل كندا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، زيادة حادة في عدم المساواة خلال الخمس والعشرين عاما الماضية. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة الدخل قبل الضريبة لأغنى ١% من السكان من ٨% إلى ١٨% من المجموع.

فما الذي يعنيه هذا النوع من التدرج الهرمي الحاد للدخل بالنسبة للحصول على الخدمات التعليمية لمن تتدرج دخولهم ضمن الفئة الربعية الدنيا؟ وما الذي يمكن أن يعنيه هذا بالنسبة لاستقرار الاجتماعي والنمو؟

لقد بدأ الصندوق النظر بمزيد من التعقيد في هذه المسألة. وأوضح العمل الذي قام به مؤخرا في هذا الصدد أن الفترات المطولة من الزيادة المطردة في الناتج ترتبط بزيادة المساواة في توزيع الدخل. وبعبارة أخرى، المجتمعات الأكثر اتصافا بالمساواة هي الأرجح أن تحقق النمو على أساس دائم.

وعلى ذلك، فإن المساواة أمر إيجابي بالنسبة للنمو، ولكن هل النمو أمر إيجابي بالنسبة للمساواة؟ الواقع أنه قد يكون شرطا ضروريا للحد من الفقر، ولكنه لم يؤدي في كل الأحوال إلى الحد من عدم المساواة.

وهناك أدلة قوية على أن السياسات الاجتماعية الموجهة لتخفيض الفقر وتشجيع التنمية الإنسانية يمكن أن يكون لها تأثير قوي. فعلى سبيل المثال، كان برنامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل والمكسيك عاملا مساهما في الحد من عدم المساواة بنسبة قدرها ٢٠% تقريبا على مدار عشر سنوات.

٣- سياسات المالية العامة للحد من الفقر

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة. ما الذي يمكن أن يضيفه الصندوق إلى جهوده المبذولة لدفع عجلة النمو من هذا النوع "الشامل" الذي يعم بنفعه كل المواطنين؟

إن سياسة المالية العامة عنصر أساسي. والخبر السار في هذا الخصوص هو أن سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة قامت بدور رئيسي في الحد من عدم المساواة على مدى الثلاثين عاما الماضية. فما هو الخبر غير السار إذن؟ هو أن هذا التأثير بدأ يتراجع منذ عام ٢٠٠٠.

لماذا؟ لأن كثيرا من البلدان اعتمد إصلاحات أفضت إلى تخفيض الطابع التصاعدي في مزيج الضرائب والإنفاق، أي أنها حدت من سحاء المنافع الاجتماعية وخفضت معدلات ضريبة الدخل، لا سيما في الشرائح العليا.

وفي البلدان النامية، كانت سياسة المالية العامة بوجه عام أقل فعالية في الحد من تفاوت الدخل. ويرجع ذلك إلى أن نسبة الضرائب والنفقات في الناتج أقل بكثير من مستوى البلدان المتقدمة، بل إنها تصل إلى نصف هذا المستوى في بعض الأحيان. وإضافة إلى ذلك، فإن النظم الضريبية غالبا ما تكون أقل تصاعديا لأن الوعاء الضريبي أقل والاعتماد أكبر على الضرائب غير المباشرة.

غير أن هناك من سياسات المالية العامة ما يمكن أن يساعد على اقتسام الكعكة بمزيد من الإنصاف.

فعلى جانب الإيرادات، تساعد هذه السياسات على بناء قواعد أقوى وأكثر موثوقية، عن طريق تخفيض الإعفاءات ومكافحة التهرب الضريبي وتقوية الإدارة الضريبية.

وعلى جانب الإنفاق، سيواصل الصندوق الدفع نحو توفير سلع وخدمات عامة عالية الجودة. وقد شملت الأولويات في هذا الصدد حماية الإنفاق الاجتماعي وزيادته للحد من الفقر والإقصاء. فرغم هذه الأزمة العالمية الطويلة، على سبيل المثال، تمكن ثلثا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من زيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم بالقيمة الحقيقية.

كذلك تشكل إصلاحات دعم الطاقة وغيره من أشكال الدعم المعمم عنصرا بالغ الأهمية. ففي عام ٢٠١١، بلغت حصة دعم الطاقة حوالي ٢ تريليون دولار أمريكي من موارد المالية العامة على مستوى العالم – ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وفي البلدان النامية، تستفيد من معظم هذا الدعم الطبقات المتوسطة والعليا. ففي المتوسط، نجد أن أغنى ٢٠% من الأسر في البلدان النامية تستحوذ على ٤٣% من مجموع الدعم على منتجات الوقود، مقابل ٧% تحصل عليها أفقر ٢٠% من الأسر – أي بفارق ستة أضعاف! ولا يصل هذا الدعم إلى أفقر الأسر، كما أنه يمثل تحويلا للموارد العامة بعيدا عن مسار الإنفاق على الصحة والتعليم.

وفضلا على ذلك، فإن إلغاء هذا الدعم سيعود بالنفع على كوكب الأرض، نظرا لما يحققه من خفض لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تقدر بنحو ١٣%.

خاتمة: المؤسسات والحوكمة

واسمحوا لي أن أختتم حديثي بكلمة عن المؤسسات والحوكمة. فكما تعلمون، إن قوة المؤسسات والمساءلة تسير يدا بيد مع الاستقرار الاقتصادي والنمو المستمر والتنمية البشرية. ويقدم الكتاب الذي ألفه دارون أجيملو وجيمس روبنسون بعنوان "لماذا تفشل الأمم" ("Why Nations Fail") حجة مقنعة للغاية في هذا الخصوص.

فالمؤسسات يجب أن تكون مسؤولة أمام دافعي الضرائب والمواطنين؛ وإلا أصبح السعي إلى الحد من الفقر كبناء بيت على بحر من الرمال.

والحوكمة السليمة مهمة أيضا في صندوق النقد الدولي. ففي هذا العالم الذي يتغير بلا توقف، يجب أن نكون انعكاسا لبلداننا الأعضاء بكل ما يطرأ عليها من تطورات. ومن ثم، فنحن ماضون في تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة. وقد حققنا تقدما طيبا للغاية في هذا المسار، لكن قيادة البلدان الأعضاء صاحبة أكبر الحصص في الصندوق تشكل عنصرا حيويا. وكما تعلمون، لقد قدمت السلطات الأمريكية مؤخرا مجموعة الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠١٠ كملحق للموازنة. ونحن نرحب بهذه الخطوة ونأمل أن تحظى بالموافقة الفورية.

وأود توجيهه الشكر إلى "الجنة بريتون وودز" على الدعم السابق أن قدمته لهذه القضية.

وخلص القول إنني أدم بكل قوة هدف الرئيس كيم المتمثل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وأتعهد بالتعاون معه في تحقيقه.

ومن خلال الشراكات الصحيحة والسياسات السليمة، سنستطيع بالفعل أن نرى نهاية الفقر في جيلنا هذا.

وكما قال العالم محمد يونس الحائز على جائزة نوبل "بعد أن يتلاشى الفقر، سنحتاج لبناء متاحف نعرض فيها فظائمه على الأجيال القادمة. وسيتعجبون لاستمرار الفقر طوال هذه المدة في المجتمع البشري - كيف استطاعت فئة قليلة أن تعيش في ترف شديد بينما ظل مليارات من البشر يرزحون تحت وطأة البؤس والحرمان واليأس".

وإنني أتطلع حقا إلى هذا اليوم.

شكرا.